التحولات الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 (النظام الانتخابي نموذجاً)

م.م. عقيل غالب يونس الياسري

الملخص:

تعد الانتخابات السياسية (الرئاسية أو البرلمانية) مؤشراً لتطور المجتمع، ووعي أبنائه، ومدى قدرة المؤسسات الحكومية الديمقراطية على تطبيق منهجها في إدارة البلاد، وبالتالي إعطاء الشرعية للنظام القائم، وقدرته على منح القرار السياسي المستقل، فالانتخابات تمثل رؤية الشعب الجوهرية للوصول بالمجتمع والبلاد إلى تطوره الكلي، ومن هنا فقد كان ارتباط الانتخابات بالواقع الديمقراطي ارتباطاً وثيقاً.

وقد شهد العراق بعد الاحتلال الأميركي عام 2003م تطوراً في المنهج السياسي المتبع في البلاد، إلا أن غالبية الأحزاب السياسية لم تتضح لديها الفكرة الوطنية الشاملة، وما زالت معظم أرائها تنضوي تحت الفكر الطائفي والديني والقومي، بهدف تحقيق مصالح هذه الطائفة أو قومية بعيداً عن مصلحة العراق والمواطن العراقي، وهذا ما زاد في الشرخ الطائفي والقومي في البلاد، ولا سيما أن النجاح السياسي في غالبية الاوقات يعتمد على الولاء للطائفة أو القومية، وهذا ما قاد إلى وجود طبقة سياسية تعتمد في بقائها على الولاء الديني أو القومي، وتبتعد عن انتهاج سلوك وطني لتحقيق المصلحة العليا للوطن، وبذلك حققت الولايات المتحدة الأميركية غايتها في فرض نظام سياسي طائفي لتستمر هيمنتها على القرار السيادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: العراق – التحولات – الديموقراطية – الانتخابات

Abstract:

Political elections (presidential or parliamentary) are an indicator of the development of society, the awareness of its people, and the extent of the ability of democratic government institutions to implement their approach to managing the country, thus giving legitimacy to the existing regime, and its ability to grant independent political decision-making. Elections represent the people's fundamental vision to bring society and the country to its development. Overall, and hence the elections were closely linked to the democratic reality.

After the American occupation in 2003, Iraq witnessed a development in the political approach followed in the country, but the majority of political parties did not have a clear comprehensive national idea, and most of their opinions still fell under sectarian, religious and nationalist thought, with the aim of achieving the interests of this sect or nationality away from the interest of Iraq. And the Iraqi citizen, and this is what has increased the sectarian and nationalist rift in the country, especially since political success most of the time depends on loyalty to sect or nationalism, and this is what led to the existence of a political class that depends for its survival on religious or national loyalty, and stays away from adopting national behavior to achieve The supreme interest of the nation, and thus the United States of America achieved its goal of imposing a sectarian political system to continue its dominance over the sovereign decision-making in Iraq.

Keywords: Iraq - transformations - democracy - elections

المقدمة:

شهد العراق منذ تأسيسه عام 1921م حتى الوقت الراهن عدداً من الأنظمة السياسية، اختلفت من خلالها طبيعة النظام السياسي، وبالتالي اختلفت معها طبيعة الانتخابات المحلية، وهذه الأنظمة هي: النظام الملكي 1921–1958م، حيث كانت تجري الانتخابات بشكل دوري ومستمر، أما النظام الثاني فكان النظام الجمهوري الأول 1958–2003م، وكان السائد خلاله سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد، وقد شهدت تلك المرحلة تعدد الانقلابات العسكرية، ودخول العراق في حروب وأزمات مع دول الجوار، قادت إلى تعطيل الحياة الديمقراطية والانتخابية في البلاد، أما النظام الثالث فهو النظام الجمهوري الثاني: والذي بدأ مع الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003م واستمر حتى الوقت الراهن، وهو النظام الجمهوري البرلماني، القائم على وجود حكومة مدنية تقود مقدرات البلاد، وعلى الرغم من ظهوره خلال مرحلة الاحتلال الأميركي للبلاد، إلا أنه يعد قفزة نوعية في الحياة الديمقراطية للعراق، والذي قاد إلى وجود نظام انتخابي فعال، لتطبيق النظام السياسي الجديد.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من القفزة النوعية التي حققها العراق في نظامه الديمقراطي، والتي تمثل الانتخابات بأنواعها المختلفة (الرئاسية والبرلمانية والإدارة المحلية) أحد وجوهه، على الرغم من أن النظام الانتخابي وضعت أسسه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف فرض مشيئتها وإرادتها على صانعي القرار في العراق، ولتتمكن من استمرار سيطرتها على الموارد النفطية في البلاد، وجعل العراق يدور في الفلك الأميركي في سياسته الخارجية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى توضيح المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي العراقي منذ الاحتلال الأميركي عام 2003، إذ سعت الولايات المتحدة جاهدةً للتحكم بالعملية السياسية عامةً والانتخابية خاصةً، بهدف التحكم بالسياسة الداخلية والخارجية للعراق، ومن هذا المنطلق فقد عملت على تطبيق سياسة طائفية بحتة في العراق، والمتمثلة في إيصال الأقليات الدينية والعرقية إلى مواقع القرار السياسي في البلاد، وكان من نتائج هذه السياسة الطائفية، زيادة حدة الاحتقان الطائفي، وعدم الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الوعي الديمقراطي الكامل.

إشكالية البحث: تنبع إشكالية البحث من رغبة الولايات المتحدة الأميركية في التحكم بمصير العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذلك فقد أوجدت عملية سياسية رثة، تمثلت في التقسيم الطائفي للمناصب القيادية العليا، فحققت بذلك تحولاً ديمقراطياً، لكنه بعيدة عن المبادئ الديمقراطية الحقيقية، والهادفة إلى فرض السيطرة الأميركية على العراق.

منهج البحث: اعتمد هذا البحث على مناهج عدة، منها: منهج البحث التاريخي: القائم على جمع المادة العلمية من مختلف المصادر والمراجع الحديثة التي تناولت الحديث عن التحول الديمقراطي في العراق، معتمداً على الجانب التحليلي للمادة العلمية ونقدها واستقراء الأحداث التاريخية، بهدف الوصول إلى الحقيقة المتعلقة بموضوع البحث، والاستفادة قدر المستطاع منها لإعطاء الواقع الدقيق من تاريخ العراق المعاصر.

المبحث الأول: الاحتلال الأميركي للعراق وفرض النظام السياسي عليه:

شكلت الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون الاميركي نقطة فاصلة في السياسة الأميركية العالمية، فسعت الحكومة الأميركية للبحث عن دولة راعية للإرهاب الدولي لتحميلها مسؤولية الهجمات، يقول ويسي كلارك[1] عن ذلك: "كان هناك اقتراحات من بعض الجهات للبحث عن دولة راعية وتسمية صدام حسين[2] باعتباره المذنب الحقيقي الذي يقف وراء الإرهابيين...، رغم ان الإدارة لم تثبت بشكل حاسم تورط صدام في ذلك الوقت، فقد سيطرت نذر الصراع مع العراق في الثمانية عشر شهراً التالية على الحرب على الإرهاب"[3]. وبناءً على ذلك أمر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش[4] بشن عدواناً على العراق بتاريخ 20/آذار/2003م، نجحت خلالها بالسيطرة على العراق، وإسقاط النظام العراقي القائم آنذاك، وأنشأت مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية وعينت الجنرال جاي غارنر[5] مشرفاً عليه للفترة بين 9/نيسان/2003م ولغاية 16/أيار/2003م، الذي أعلن عن نيته في تشكيل حكومة عراقية انتقالية تتولى المسؤولية عن البلاد في غضون أسابيع، وقد فشلت جهود هذا الفريق في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي، فسادت حالة من الفوضى والاضطراب البلاد. مما دفع واشنطن إلى إرسال السفير بول بريمر بين عامي 2003–2004م[6]، ليترأس سلطة التحالف المؤقتة، التي تأسست بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الصادر بتاريخ 22/أيار/2003م والذي تم بموجبه إعطاء الشرعية للاحتلال، وتفويض قوات الاحتلال الأميركي إدارة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق، وفق قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة .[7]

أصدرت سلطة التحالف بقيادة بريمر مجموعة من القرارات، إذ بلغ مجموع الأوامر التي أصدرها بريمر خلال وجوده كحاكم فعلي للبلاد حوالي مئة أمر، أصدر خلاله العديد من التشريعات والأنظمة واللوائح التي نظمت الحياة السياسية في البلد[8]، وكان من أهمها تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ13/تموز/2003م، والذي تكون من خمس وعشرون عضواً، شملت مختلف أطياف المجتمع العراقي، في إطار ما يسمى تحقيق استراتيجية إرساء الديمقراطية، حيث أنشئت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي في تموز/ 2003 كهيئة استشارية مؤقتة لإرساء الأساس الحكومة منتخبة، انطلاقاً من تصور يقوم على أساس رغبة الادارة الأميركية في تنفيذ ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية[9]، فكانت صلاحيات المجلس استشارية فقط[10]، فضلاً

عن تعيين الوزراء وعزلهم، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية، وتشكيل لجنة دستورية لأعداد دستور العراق.[11]

كما أصدر بريمر اللائحة التنظيمية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة بالرقم (1)، والتي أقرت سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم كجهة رئيسة للإدارة العراقية المؤقتة إلى حين تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً ممثلة للشعب العراقي على وفق ما نصت عليه الفقرة (2) من قرار الأمم المتحدة رقم (١٤٨٣)، والذي ينص على "تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منظمة إلى المجلس عن أنشطته بموجب هذا القرار وتنسيق أنشطة الامم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق"[12]. وفي يوم الجمعة المصادف 6/حزيران/2003م، عقد بريمر مناقشات موسعة حول مستقبل العراق السياسي، مع مجموعة من قادة الكتل السياسية والعراقية المختلفة، وتم على أثر هذا الاجتماع الإعلان عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي[13]. وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في 1/ حزيران/2004م، عندما تم الإعلان عن تشكيل أول حكومة عراقية، وأعلنت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي[14] واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيساً للجمهورية.[15]

المبحث الثاني: الدستور العراقي وتقسيم السلطات:

تم توقيع اتفاقية نقل السلطة بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف المؤقتة في 25/ تشرين الثاني/2003م وقد نصت الفقرة الأولى من هذا الاتفاق على القانون الأساسي الذي وضع صيغته مجلس الحكم بالتشاور مع سلطة التحالف المؤقتة، صدر هذا القانون في 8/آذار/2004م وعرف باسم قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وهو بمثابة دستور مؤقت ينظم ممارسة السلطة في العراق في تلك الفترة .[16]

واجهت سلطة الائتلاف جملة من التحديات، كان أهمها وضع دستور للدولة العراقية، على أن يتم تعيين أعضاؤها[17]، لاقت تلك الخطوة معارضة واسعة من القوى الوطنية العراقية، إذ رأت المرجعية الدينية في النجف بضرورة وصول أعضاء اللجنة إلى مناصبهم بالانتخاب، فشكل مجلس الحكم المؤقت لجنة تحضيرية دستورية، على أن يقوم كل عضو من أعضاء المجلس باقتراح اسم العضوية اللجنة، ويقوم المجلس بالموافقة على تعيينهم[18]، مما دفع آية الله علي السيستاني الذي يمثل أعلى سلطة شيعية في البلاد في نهاية حزيران/2003م، إلى إصدار فتوى في حزيران بأنه يجب على العراقيين أن ينتخبوا واضعي الدستور الجديد عن طريق انتخابات عامة للجمعية التأسيسية[19]. أجبرت سلطة الائتلاف المؤقتة على إجراء انتخابات، التي جرت بتاريخ 30/ كانون الثاني/2005م، وقد نتج عنها الجمعية الوطنية الانتقالية التي كان من أبرز مهامها وضع الدستور (سلطة تأسيسية)، علاوة على القيام باختصاصات السلطة التشريعية التقليدية .[20]

عقدت أول جلسة للجمعية الوطنية يوم 16/آذار/2005م في بغداد بحضور جميع الأعضاء البالغ عددهم (275) كانوا يمثلون سكان جميع المحافظات العراقية وبحضور شخصيات عديدة من ممثلي الدول والأمم المتحدة وغيرها، ثم جرت اجتماعات الجمعية وتشكلت في اجتماعات لاحقة العديد من اللجان وكان أخرها اللجنة الخاصة التي جرى انتخابها لكتابة الدستور العراقي والمكونة من 55عضواً. وبعد الانتهاء من وضع الدستور، كان لا بد من إجراء استفتاء عليه من قبل الشعب، وفقاً لقانون إدارة الدولة العراقية، الذي ينص على: (عرض مسودة الدستور الدائم للبلاد على الشعب للموافقة عليه باستفتاء عام وفي المدة التي تسبق أجراء الاستفتاء تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها)[21]. أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المستقلة أن نحو 78% من الناخبين العراقيين صوتوا بنعم للدستور العراقي فيما رفضه نحو21%.[22]

بعد أن تم إقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ونشر في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالعدد (4012) بتاريخ 2005/12/28م وأصبح نافذ من ذلك التاريخ، تبلور النظام السياسي الجديد وتبنى الدستور النظام الفيدرالي الاتحادي، ومن أهم سلطاته:

1- السلطة التشريعية: ويكون عمادها مجلس النواب: يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق، ويمثلون الشعب العراقي بأكمله، ويتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه، ويشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عراقياً كامل الأهلية[23]، ونص الدستور على أن المجلس النواب اختصاصات تشريعية واختصاصات غير تشريعية وهذا ما نص عليه النظام الداخلي أيضا مثل تشريع القوانين والرقابة على أداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية والموافقة على تعيين رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وغيرهم.[24]

2- السلطة التنفيذية وفق دستور 2005 نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (66) منه على ما يأتي: تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون.

1- رئيس الجمهورية: جاء دستور 2005 واصفاً رئيس الدولة على انه رمز لوحدة الوطن وتمثيل السيادة الدولة والساهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة اراضيه ووفق المادة (70) من الدستور فإن رئيس الجمهورية ينتخب من قبل مجلس النواب، كما اناط الدستور الى مجلس النواب تنظيم قانون لبيان احكام اختيار نائب او اكثر لرئيس

الجمهورية، وحددت ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتنتهي ولايته مع انتهاء دورة مجلس النواب 4 ونص الدستور في المادة (73) منه على صلاحيات رئيس الجمهورية وأهمها: يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب ودعوة مجلس النواب للانعقاد واصدار المراسيم الجمهورية والمصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم قيادة القوات المسلحة للأغراض التشريفية.[25]

2- مجلس الوزراء: رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب. ويمارس مجلس الوزراء صلاحياته التي نص عليها دستور عام 2005م بعد ان يؤدي رئيس المجلس واعضاؤه اليمين الدستورية وأمام مجلس النواب ومن أهم هذه الصلاحيات تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة واقتراح مشاريع القوانين، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والتوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومنوهم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الأمنية، وغيرها من المناصب والوظائف العليا في البلاد. [26]

المبحث الثالث: الانتخابات النيابية العراقية وأثرها على المجتمع العراقي:

1- الانتخابات الأولى في كانون الثاني/2005م: تعد أول انتخابات جرت في عهد الاحتلال الأميركي بتاريخ30/كانون الثاني/ 2005م، ولم تعول الهيئة على الانتخابات كثيراً، ولا على غيرها من المشاريع المطروحة لنقل السلطة مادام الاحتلال موجوداً، وما دام الشعب مسلوب الإرادة. ولهذا أصدرت الهيئة البيان رقم ٨٦ في ٢/شباط/٢٠٠٥ الذي أكدت فيه ان الانتخابات ناقصة الشرعية، وأنها لا تخدم سوى مصالح الاحتلال الأمريكي، وحذرت في بيانها من منح الامم المتحدة، والمجتمع الدولي الشرعية لهذه الانتخابات مؤكدة ان منح الشرعية سيفتح بابا من الشر، ستكون الامم المتحدة، والمجتمع الدولي في مقدمة من يتحمل نتائجه .[27]

وجاءت نتيجة الانتخابات بحصول الائتلاف العراقي الموحد على ١٤٠ مقعدا، وقائمة التحالف الكردستاني على ٧٥ مقعدا، والقائمة العراقية على ٤٠ مقعدا، وقائمة عراقيون على 5 مقاعد، وبقية الاحزاب الصغيرة حصلت على ما بين مقعد واحد إلى ثلاثة مقاعد، وهي الجبهة التركمانية ٣ مقاعد والكوادر والنخب الوطنية المستقلة ٣ مقاعد، واتحاد الشعب (شيوعية) ٢ مقعد، والجماعة الإسلامية في كردستان ٢ مقعد،

ومنظمة العمل الاسلامي (شيعية) ٢ مقعد، والائتلاف الوطني الديمقراطي مقعد واحد وقائمة الرافدين الوطنية (آشورية) مقعد واحد، وكتلة المصالحة والتحرير مقعد واحد .[28]

وفي أعقاب ذلك برزت الدعوات إلى توحيد صفوف القوى السنية من اجل اتخاذ موقف موحد وتكوين مرجعية سنية تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل السنة في العملية السياسية للمرحلة المقبلة، بعد مقاطعتهم في المدة الماضية، ما أدى الى تهميش دورهم وحضورهم السياسي في التشكيلات السياسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد. ويؤكد هذه الرؤية رئيس ديوان الوقف السني آنذاك عدنان الدليمي بقوله: "إن نتائج الانتخابات الماضية أحدثت انقلاباً كبيراً في التفكير السياسي عند جماهير أهل السنة. وترى ان الواجب يدعونا إلى المشاركة في العملية السياسية حفاظا على هوية العراق ووحدته وسيادته واستقلاله"[29]، وعلى الرغم من مشاركة الحزب الاسلامي العراقي في الحكومة الأولى التي شكلها مجلس الحكم الانتقالي، الا انه امتنع عن المشاركة في انتخابات ٣١/كانون الثاني/2005م، بسبب ضغوط الوسط السني آنذاك، لكنه دعم التصويت لصالح مسودة الدستور في ١٥/تشرين الأول/٢٠٠٥ بعد تضمينه مادة تدعو إلى المراجعة الدستورية .[30]

2- الانتخابات العراقية الثانية كانون الأول/٢٠٠٥م: في انتخابات ١٥/كانون الأول/ ٢٠٠٥م، صوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها، ليتم توزيع ٢٣٠ مقعدا بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة، كما خصص ٤٥ مقعدا تعويضيا يتم توزيعها على الاحزاب على وفق ادائها في الانتخابات. وقد تم تصميم النظام بحيث يمنح اصوات السنة وزنا أكبر، على امل ان يؤدي ذلك إلى زيادة تمثيلهم في مجلس النواب، حتى وان ظلت نسبة الأصوات التي يحصلون عليها منخفضة. وشارك في الانتخابات حوالي ٧٦٥٥ مرشحا للفوز بـــ ٢٧٥ مقعدا هي اجمالي مقاعد مجلس النواب، وزع منها ٢٣٠ مقعدا على ١٨ دائرة انتخابية هي عدد المحافظات العراقية، أكبرها العاصمة بغداد (59) مقعداً ونينوى (١٩)، والبصرة (١٦) ، واربيل (١٣) ، وذي قار (١٢)، وبابل (١١)، ودىالى (١٠) والانبار (٩)، وكركوك ((٩)، والقادسية (٨)، وصلاح الدين (٨)، والنجف (٨)، وواسط (٨)، ودهوك (٧) و ميسان (٧)، وكربلا (٦)، والمثنى (٥)، أما المقاعد الـــ ٤٥ الباقية فتسمى مقاعد وطنية وهي مخصصة للأحزاب التي لا تفوز بأي مقاعد على مستوى المحافظات انما تحصل على اصوات كافية على المستوى الوطني .[31]

جاءت نتيجة الانتخابات على غرار سابقتها، فقد هيمن الائتلاف العراقي الموحد على الجمعية الوطنية، وحصل على ١٢٨ مقعدا، بينما جاءت القائمة الكردية ثانية وحصل ممثلوها على ٥٣ مقعدا. وتمكنت جبهة التوافق العراقية من نيل المرتبة الثالثة، اذ حصل ممثلوها على ٤٤ مقعدا. وبحصول الجبهة العراقية للحوار الوطني على ١١ مقعداً، أصبح العرب السنة يتمتعون بمستوى تمثيلي لا يمكن الاستهانة به لا من الاكراد ولا

من الشيعة، وتعقدت أكثر مسألة تشكيل الحكومة، وحصلت القائمة العراقية الوطنية على ٢٥ مقعداً، والاتحاد الاسلامي الكردستاني على 5 مقاعد، والرساليون ٢ مقعد، وكتلة المصالحة والتحرير ٣ مقاعد، والجبهة التركمانية مقعد واحد وقائمة الرافدين الوطنية (آشورية مقعد واحد، وقائمة مثال الالوسي للامة العراقية مقعد واحد، والحركة اليزيدية من اجل الاصلاح والتقدم مقعد واحد .[32]

ولا تكاد انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥م، تختلف عن نظيرتها السابقة من حيث الاحتكام إلى النزعة الطائفية أو العرقية أو الانتماء العشائري في الترشيح والتصويت، فقد شحن المواطن العراقي بدعاوى الآخر المتمايز – العدو ، فأصبح لا يفكر بالبرامج السياسية بقدر تفكيره في تحصين ذاته ضمن ولاءاته الأولية، فانتهت النتيجة وفي ظل مجتمع تعددي، ودستور لا يتيح تشكيل حكومة دون الحصول على موافقة ثلثي أصوات مجلس النواب وفقا للمادة ١٣٤ من الدستور إلى إعادة طرح مسألة التوافق في التشكيلة الحكومية وتوزيع السلطات .[33]

كانت هذه الانتخابات بداية التشكيل برلمان يمثل الأطياف الدينية والمذهبية والقومية والشرائح السياسية والاجتماعية للشعب العراقي كافة، ومن ثم تشكيل حكومة ائتلافية تضم الأغلبية والأقلية معاً بهدف أن تعمل كحكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة البدء في عملية بناء البلاد، كما ان الانتخابات تميزت بتبلور خريطة جديدة من التحالفات السياسية ، فقد دخل التيار الصدري في صفوف الائتلاف العراقي الموحد وخرج منه عدد من ابرز الرموز الشيعية مثل نائب رئيس الوزراء احمد الحلبي، ووزير النفط ابراهيم بحر العلوم، وقرارهم المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة، فضلا عن تزايد عدد القوائم الشيعية التي رشحت على أساس قبلي أو سياسي، والتي فضل رموزها حوض الانتخابات بعيدا عن الائتلاف العراقي الموحد بمعنى اخر كان هناك انقسام افقي للصوت الشيعي بين تيار الاحزاب الدينية وبين الشخصيات المدنية، الأكثر انفتاحا والتي توصف بالليبرالية، ومما ساعد على هذا الانقسام هو موقف المرجع الأعلى السيد علي السيستاني الذي نأى بنفسه هذه المرة عن تأييد قائمة شيعية بعينها، وفضل الوقوف على مسافة متساوية من جميع القوائم الشيعية المتنافسة.[34]

فيما جاءت مشاركة جبهة التوافق في الانتخابات لتمثل خطوة نوعية في قرار العرب السنة المشاركة في العملية السياسية، وعلى الرغم من أن القوائم الرئيسة الثلاث لا تمثل كل التنوع الموجود داخل الطيف السني الا انها وفرت الفرصة للسنة العرب للتعبير عن صوتهم في العملية السياسية، في الوقت الذي استمرت فيه المقاومة المسلحة في بعض المناطق الحسين التوصل إلى صيغ متفق عليها لتحديد دورهم المستقبلي وحصتهم في السلطة والثروة. كما ان وجود كتلة سنية منتخبة ومدعومة من قبل ناخبيها يشكل مرجعية سياسية للسنة

العرب، مما يساعد على اضعاف موقف المتشددين الذين يدعون إلى استمرار المقاومة المسلحة، وبما يساعد على تبني مواقف أكثر عقلانية بإمكانها ان تحقق مكاسب لهم قد تكون أكثر جدوى من المقاومة المسلحة .[35]

وبعد مفاوضات مطولة بين الأحزاب الشيعية، اشتركت فيها المرجعية الدينية والسيد السيستاني، اختير نائب زعيم حزب الدعوة نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء وذلك في ٢٢/نيسان/ ٢٠٠٤م و تمت الموافقة على التشكيلة الحكومية في ٨/حزيران وكانت الحكومة الأهم في تاريخ العراق في ضوء التحديات والمخاطر التي كانت تواجه العراق .[36]

3- الانتخابات العراقية الثالثة آذار/٢٠١٠م :أما في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠م، فقد تنافس ١٢ ائتلافا ضمت ٢٩٧ كياناً سياسياً، وقاطعت أربع محافظات للانتخابات ، وكانت النسب للفائزين هي ٢٨ للتيار العلماني ومثلته القائمة العراقية، وحصل التيار الإسلامي (الشيعي الأول على ٢٧،٣% ومثله ائتلاف دولة القانون، وحصل التيار الإسلامي (الشيعي) الثاني على ٢١،٥% ومثله المجلس الأعلى الإسلامي، وحصل التحالف الكردستاني (التحالف القومي) على ١٣،٢، وحصل التيار الإسلامي (السني) على ١،٨%، ومثله الحزب الاسلامي العراقي ويعود هذا التراجع في جانب منه إلى خروج العديد من قيادات الحزب ودخولها في تكتلات سياسية أخرى مما اضعف موقف الحزب بشكل كبير. وكانت مقاعد البرلمان قد تم زيادتها بالتعديل رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٩ ، على قانون الانتخابات رقم ١٦ لعام ٢٠٠٥ ، ليكون عددها ٣٢٥ عوضا عن ٢٧٥ مقعداً في البرلمان السابق.

لقد تميزت الانتخابات الثالثة ٢٠١٠ ، بأجواء تنافسية حادة بين القوى والتيارات السياسية، فكان الانقسام الديني (المذهبي والقومي، واضحا الا انه أقل مما كان عليه في الانتخابات الأولى والثانية، وكان لهما أثر في الخطابات والطروحات السياسية، فيما كان التنافر والتنافس الشخصي بين الساسة أكثر تجسيداً، وخاصة بين شخصيتي الدكتور إياد علاوي، ونوري المالكي وتعكس نتيجة الانتخابات مؤشرات ودلائل مهمة في المشهد السياسي العراقي [37] وأهمها:

– الدور الواضح القرارات هيئة المساءلة والعدالة في هذه الانتخابات تحديداً، فقد حظرت مشاركة العديد من الكتل والشخصيات ذات التوجهات القومية والليبرالية، واصدرت الهيئة مراسيم ترمي إلى منع قوائم ٥١١ مرشحا و ١٤ حزباً من المشاركة في الانتخابات. وهذا القرارات شملت أكثر من ٦٠٠ شخصية، كان النصيب الأكبر منها للقائمة العراقية، إذ حظر مشاركة الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك، إلى جانب جبهة كركوك العراقية بزعامة احمد حميد العبيدي، والكتلة العربية الوطنية المستقلة بزعامة حضر

الحمداني، وقائمة جواد البولاني، إلا إن بعض مرشحي تلك الكتل حاولوا دخول الانتخابات كمستقلين أو تحت عناوين أخرى.[38]

– التنافس الشخصي الواضح بين زعيمي الائتلافين الانتخابيين الأكبر في البلاد وهما التلاف العراقية بزعامة الدكتور اياد علاوي الذي حصل على ٩١ مقعدا في البرلمان وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الذي حل في المرتبة الثانية و حصل على ٨٩ مقعداً .[39]

– تعدد الائتلافات السياسية وقد عكست هذه الائتلافات عمليات التفتيت وإعادة الاندماج التي حدثت للبيئة السياسية العراقية قبل الانتخابات، ومحاولة هذه الائتلافات البعد عن السمات الطائفية، وتقديم نفسها بوصفها عابرة للطوائف والعرقيات، ونجح بعضها في تجسيد تلك السمة بشكل كبير مثل ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية والتلاف وحدة العراق بالمقابل، حافظت تكتلات أخرى على سماتها، مثل: الائتلاف الوطني العراقي، الذي يتزعمه المجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم هذا فيما لم تزل تكتلات أخرى أسيرة الطابع الجهوي المذهبي، مثل قائمة التحالف الكردستاني والتي تضم ١٣ كياناً سياسياً بزعامة الحزبين الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني[40]، والاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني[41]، وهي مجموعة من قوى ذات توجهات قومية كردية، وتركمانية، وإسلامية، وشيوعية متعددة، إلا إن هذا التكتل تعرض المنافسة قوية من اطراف جديدة على الساحة الكردية، أبرزها حركة التغيير بزعامة نوشروان مصطفى، التي انشقت عن حزب الاتحاد الوطني، وحصلت على ٢٠% من مقاعد الإقليم في انتخابات مجالس المحافظات.[42]

– كان الاقتراع بالقائمة المفتوحة، الا ان المفوضية لم تقدم ورقة الناخب بالصورة التي تجعلها مفتوحة تمكن الناخب من الاختيار ، اذ جاءت ورقة الاقتراع بضرورة اختيار الكيان قبل الشخص، وتعد الورقة ساقطة اذا لم يتم اختيار رقم الكيان. كما انها لم تورد اسماء المرشحين واكتفت بالتسلسل فقط، وفي بغداد على سبيل المثال كان هناك أكثر من ٨٠٠ مرشح .[43]

التفاوت الواضح في تقديرات مسؤولي المفوضية لإعداد نواحي التصويت الخاصة وتأكيد رئيس المفوضية فرج الحيدري ومديرة الدائرة التنفيذية حمدية الحسيني بان هناك ٦٣٠ الفا سيشاركون من قوات الجيش والشرطة، وحماية المنشآت والسجون والعاملين في وزارة الصحة، الا ان النسب والاعداد التي اعلنتها مديريات المفوضية في كل محافظة لا تنطبق مطلقا مع الكم المعلن وهو ٦٣٠ الف ناخب خاص، فضلا عن ان هناك اعدادا تم تقديرها بـــ ٤٤ الفا غير مدرجة اسماؤهم في السجلات.[44]

– عدم التزام المفوضية بآلياتها التي روجت لها المتضمنة فتح الصناديق وعدها في المحطة الانتخابية، واعلانها بوجود ممثلي الكيانات والمراقبين المحايدين، ومن ثم اشعار المركز الانتخابي والمديرية ورئاسة

المفوضية بالنتائج، بل عمدت إلى نقل صناديق الاقتراع إلى المراكز، ومن ثم الى مقر المفوضية في بغداد، من اجل اعادة العد. وهذا ما سبب صعوبة في تصديق النتائج، كما أن سماحها لكل من حيدر العبادي (مرشح دولة القانون) واحمد الجلبي، وبهاء الأعرجي الائتلاف الوطني، بزيارة مقر المفوضية والتجوال في أروقتها، آثار حفيظة القوائم الأخرى.[45]

– تصويت من يحملون أكثر من جنسية في امريكا والدول الأوربية، وعدم اتخاذ المفوضية قرار بإبعادهم، وصوتوا لحملهم وثيقة عراقية، على الرغم من الجسم اسقطوها. وهذا المبدأ ينطبق ايضا على من دخل العملية الانتخابية مرشحا، وهو يحمل جنسية أخرى، وهو الأمر الذي لا تسمح به الدول التي منحت الجنسية الجديدة، اذ يجب استخدام الناخب للجنسية الأصلية حين الاستحقاق، وكذلك الأمر مع اعتراف المفوضية بنزاهة الانتخابات، والاختراق من جانب كتل سياسية منافسة .[46]

– دور نتائج الانتخابات في احداث تغيير واضح في القوائم الفائزة فالكثير من الشخصيات التي تم فرضها في القائمة المغلقة لم تحصل الا على بضع عشرات من الأصوات، على الرغم من فوز قائمتها، إلى جانب خروج ٢١٣ نائبا كانوا موجودين في البرلمان السابق، وفوز ٦٢ ثانيا فقط من التشكيلة البرلمانية السابقة، وصعود ٢٦٣ نائبا جديدا. التعقيد الواضح الذي ميز الوضع العراقي بعد إعلان نتائج الانتخابات العامة، فقد حمل المشهد الانتخابي العراقي مفارقة ذات دلالة بين ناخب لديه الرغبة في التغيير، طموحا في مستقبل أفضل، ونحبة سياسية غير قادرة على صنع ذلك التغيير المأمول، فالقوى السياسية التي خاضت الانتخابات بتحالفاتها الجديدة وانشقاقاتها، تحت وعود التغيير، هي نفسها التي وصلت إلى السلطة عام ٢٠٠٥، على أسس طائفية، وساهمت ممارساتها، طوال السنوات اللاحقة، في إيجاد حالة عامة من التأزم التي يعانيها المواطن والدولة في آن واحد .[47]

– أظهرت الانتخابات الانقسام الحاصل في توجه الناخبين العراقيين، فبعد أن كانت الصفة الإسلامية والقومية الكردية تسيطر على البرلمان بواقع ٦٦،٥% للإسلاميين، و ١٩% للقومية الكردية، و ٧،٠ للمسيحيين، مقابل ١٣،٨% لليبراليين ، اصبحت المعادلة تمثل ٤٨،٣٠% للإسلاميين بقوائمها ذات المكونات الشيعية والسنية عرباً وأكراداً وتركماناً، في حين كانت القائمة القومية الكردية قد حصلت على ١٣،٢٣% من مقاعد البرلمان، وحققت القوائم الليبرالية ٣٨٠٤٧%، وهذا ما يعكس التمحور حول ما هو عراقي، كما أبرزت الانتخابات عدم تأثير برامج الأحزاب والتكتلات في الناخب العراقي، وهناك من يشير الى أن نسبة قليلة جدا من الشعب العراقي من كان يعرف واطلع على برامج القوائم المتنافسة، أو انهم لم يعرفوا ان كان للقوائم برامج ومشروعات مستقبلية، فوجود القوائم من عدمها لا يؤثر في قراره المحسوم مسبقا، لأن التركيبة النفسية

للشخصية العراقية قد سلمت من ثقافة الوعود التي تتناول الرؤية المستقبلية في خطابات السياسيين، والحديث عما سيعمل الحزب مستقبلا فسياسة الوعود لا تؤثر في سيكولوجية المواطن العراقي، نظرا الى شدة المعاناة اليومية، ولأنها ذات إرث تاريخي في سلوكيات الساسة الذين حكموا العراق[48] .()

الخاتمة:

شكل الاحتلال الأميركي للعراق وتغيير النظام السياسي القائم في العراق في عام2003م منعطفاً خطيراً في التاريخ السياسي العراقي المعاصر، فقد قادت تلك الأحداث إلى تحول جذري في النظام السياسي القائم، من نظام دكتاتوري يقوم على حكم الفرد، وتركيز جميع السلطات بيده إلى نظام حكم ديمقراطي اعتمد على الاختيار الشعبي للمؤسسات الحكومية المسيرة للأوضاع في البلاد، وتوزيع السلطة وتقاسمها بين أطياف المجتمع, كما جرى التحول من الدولة الموحدة البسيطة إلى الدولة المركبة الاتحادية، وظهور الأحزاب والتكتلات السياسية، والتي أسست لعملية ديمقراطية واسعة النطاق، وشكلت البناء السياسي للعراق الجديد, إلا أن هذا التحول لم يكن يخلو من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات.

هوامش البحث:

[1]– ويسلي كلارك: جنرال أميركي كان مديراً لسياسة التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان المشتركة بين عامي 1994–1996م، القائد الأعلى لقوات حلف شمال الاطلسي في أوروبا بين عامي 1997–2000م، عمل محللاً عسكرياً في تلفزيون CNN الاميركي بين عامي2001–2003م، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية الاميركية عن الحزب الديمقراطي. انظر: كلارك، ويسلي: الانتصار في الحروب الحديثة (العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية)، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004م، التعريف بالمؤلف.

[2]– صدام حسين: ولد في مدينة تكريت 1938، انضم إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، نفذ محاولة اغتيال الرئيس قاسم1959، وبعد فشلها هرب إلى دمشق ومن ثم إلى القاهرة، دخل بعدها كلية الحقوق، وفي عام1964 تولى الإشراف على التنظيم العسكري في الحزب، وبعد انتصار ثورة عام 1968 تولى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وتولى حكم البلاد في1979/7/16 بعد أن نحّى الرئيس أحمد حسن البكر عن منصبه، وجمع جميع السلطات بيده. انظر: مجموعة مؤلفين: المنجد في الأعلام، دار المشرق العربي، بيروت، 1992م، ط33، ص221. والكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ج3، ص627–631.

[3]– كلارك: الانتصار في الحروب. مرجع سابق، ص21–22.

[4]– جورج دبليو بوش: ولد في عام 1946م، تخرج من جامعة ييل عام 1968م، ومن كلية هارفرد للأعمال عام 1975م، وهو سياسي ورجل دولة أميركي، ينتمي إلى الحزب الجمهوري، تولى حكم ولاية تكساس (2000–1995م)، وشغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الاميركية، بين عامي 2001–2009م. انظر: www.wikipedia.org

[5]– جاي غارنر: ولد في فلوريدا عام 1938م، حصل على شهادة في التاريخ عام 1962م، وعلى ماجستير في الإدارة من جامعة بنسلفانيا، التحق بالجيش الأميركي، وشارك في حرب فيتنام (1972–1967م)، وتولى قيادة الرقة 108 دفاع جوي و32 الدفاعية في أوروبا، تولى عام 1991م قيادة القوات الاميركية في شمال العراق، وأشرف على مساعدة اللاجئين الاكراد، وأصبح قائداً لجيش الدفاع الاستراتيجي 1992–1994م، وقائد الاركان العامة المساعد 1994–1996م، تولى رئاسة هيئة الإعمار والمساعدة الإنسانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق. انظر: www.wikipedia.org

[6]– بول بريمر: الحاكم المدني الاميركي (2004–2003م)، انضم إلى السلك الدبلوماسي عام 1066م، كان مسؤولاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً في سفارة بلاده في أفغانستان وملاوي، وفي عام 1976م أصبح نائباً للسفير الاميركي في النرويج، وعين سفيراً لبلاده في هولندا (1986–1983م)، وفي عام 1986م أصبح سفيراً في الخارجية الاميركية لشؤون الإرهاب، عينته الحكومة الاميركية حاكماً مدنياً لإدارة العراق بعد احتلاله عام 2003م. انظر: الزبيدي، حسن لطفي: موسوعة السياسة العراقية (مفاهيم– أحداث– أحزاب– شخصيات)، شركة العارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 2013م، ص123.

[7]– عبد الرزاق، صلاح: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2010م، ص60–61.

[8]– الفضل، وائل عبد اللطيف القاضي: أصول العمل النيابي البرلماني دراسة على ضوء دستور جمهورية العراق العام 2005 د.ن، بغداد، 2006م، ص77.

[9]– مجدلاوي، فاروق: الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2004م، ص113.

[10]– عتريس، جعفر: العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء للطباعة، بيروت، 2004م، ص252.

[11]– بيتر وغالبريث: نهاية العراق (كيف تسبب القصور الأميركي في إشعال حرب لا نهاية لها)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007م، ص34.

[12] – Resolution1483 of22–MAY–2003 united nations security council

[13]– عباس، علي: العراق زمن الاحتلال، دار العلم للملايين، بيروت، 2006م، ص26.

[14]– إياد علاوي: ولد في بغداد عام 1945م، درس الطب في جامعة بغداد، وحصل على الماجستير والدكتوراه في جامعة لندن (1979–1972م)، انتمى إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1958م، تعرض لمحاولة اغتيال عام 1987م أسس حركة الوفاق الوطني العراقية، وانتخب أميناً عاماً للحركة، اختارته سلطات الاحتلال الأميركية عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، وأصبح أحد رؤسائه الدوريين، وفي عام 2005م أسس الكتلة العراقية الوطنية التي ضمت عدد من الاحزاب ذات التوجه العلماني، وفي عام 2005م حصلت قائمته الوطكنية على 25مقعد، وفي انتخابات عام 2010م نجح في الانتخابات، لكنه لم يتمكن من تشكيل، فتحالف مع دولة القانون، وقبل بمنصب رئيس مجلس السياسات الخارجية (لم يتأسس). انظر: الزبيدي: موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص107–108.

[15]– غازي مشعل جميل الياور: ولد عام 1958م، رئيس الجمهورية العراقية في المرحلة الانتقالية، وأحد شيوخ عشيرة شمر أحد أكبر عشائر العراق، درس الهندسة في الولايات المتحدة الاميركية، تم اختياره من قبل الولايات المتحدة عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، أصبح رئيساً دورياً للمجلس في عام 2003، وفي عام 2004م أصبح أول رئيس للعراق بعد سقوط النظام السابق، تحالف في انتخابات عام 2005م مع إياد علاوي وحصل على مقعد في البرلمان لكنه ما لبث ان استقال لظروف صحية. انظر: الزبيدي: موسوعة السياسة العراقية، مرجع سابق، ص444.

[16]– الأسدي، عدنان: المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9م، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2011م، ص18–20.

[17]– حسيب، خير الدين: مستقبل العراق (الاحتلال– المقاومة– التحرير والديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004م، ص55.

[18]– الأسدي: المتغيرات السياسية، مرجع سابق ص21.

[19]– حسيب: مستقبل العراق، مصدر سابق، 56.

[20]– الأسدي: المتغيرات السياسية، مرجع سابق، 20.

[21]– حسيب: مستقبل العراق، مصدر سابق، ص58.

[22]– الأسدي: المتغيرات السياسية، مرجع سابق، ص21.

[23]– مجلس النواب: دستور جمهورية العراق، دائرة الإعلام، بغداد، ط5، 2011م، ص28–37.

[24]– الفتلاوي، أحمد عبيس نعمة: السلطتان القضائية والتشريعية طبقاً للدستور العراقي، مجلة مركز الكوفة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، السنة5، العدد7، 2008م، ص98.

[25]– مجلس النواب: الدستور العراقي، مصدر سابق، ص39–42.

[26]– مجلس النواب: المصدر السابق، ص43–46.

[27]- عبد الزهرة، البر إلياس: مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار البصائر، بغداد، ط1، 2011م، ص140-141.

[28]- ستانسفيلد، جاريث: العراق (الشعب والتاريخ والسياسة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009م، ص202.

[29]- علاي، ستار جبار: الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد54، 2012م، ص109.

[30]- عبد الزهرة: مستقبل التجربة، مصدر سابق، ص106.

[31]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص110.

[32]- ستانسفيلد: العراق، مصدر سابق، ص206-208.

[33]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص111.

[34]- الدبين، أحمد وأخرون: النزاهة في الانتخابات البرلمانية (مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،2008م، ص191.

[35]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص112.

[36]- ستانسفيلد: العراق، مصدر سابق، ص210.

[37]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص113

[38]-جواد، بلقيس محمد: دور المرأة في النظام الديمقراطي، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية، دار الحصاد ، دمشق، ط1، 2013م، ص77.

[39]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص114.

[40]- مسعود البارزاني: ولد في كردستان إيران عام 1946م، وفي عام 1963م أصبح مقاتلاً في صفوف البيشمركة، تولى قيادة جهاز المخابرات الكردية (باراستن وتعني الحماية)، وفي تموز 1970م دخل اللجنة المركزية للحزب، تولى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعضو مجلس الحكم الانتقالي (2004-2003م)، وفي عام 2005م انتخب رئيسا لإقليم كردستان، وجدد انتخابه عام 2009م. انظر: الزبيدي: موسوعة السياسة، مصدر سابق، ص582.

[41]- جلال الطالباني: ولد عام 1933م، درس الابتدائية والإعدادية في أربيل، تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1959م، كان عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الخمسينيات وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب عام 1954م، عمل محرراً في صحيفة الجمهورية، وفي عام 1962م اشترك في القتال ضد القوات العراقية ، وفي عام 1963م كان ضمن وفد كردي للتفاوض مع حكام بغداد الجدد، وظل في مشكلات مع النظام العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى سقوط النظام السابق، عندما لعب دوراً في الترتيبات السياسية، انتخب في عام 2005م رئيساً للجمهورية العراقية، وتعهد بإقامة عراق ديمقراطي، وجدد انتخابه من قبل مجلس النواب للمنصب نفسه. انظر: الزبيدي: موسوعة السياسة، مصدر سابق، ص171-172.

[42]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص113.

[43]- حسين، باسل: الائتلاف الحكومية والبرنامج الحكومي، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد2، 2011م، ص105.

[44]- جواد: دور المرأة، مصدر سابق، 79-80.

[45]- الناهي، هيثم غالب: الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة تنافس الائتلافات ومصداقية المفوضية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد375، 2010م، 62-67.

[46]- علاي: الانتخابات العراقية، مرجع سابق، ص116.

[47]- الناهي: الانتخابات البرلمانية، مصدر سابق، ص74.

[48]- جواد: دور المرأة، مصدر سابق، ص99.

مصادر ومراجع البحث

أولاً: الوثائق:

1- مجلس النواب: دستور جمهورية العراق، دائرة الإعلام، بغداد، ط5، 2011م.

2- Resolution1483 of22-MAY-2003 united nations security council

ثانياً: المصادر والمراجع العربية والمترجمة:

1- الأسدي، عدنان: المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9م، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2011م.

3- بيتر وغالبريث: نهاية العراق (كيف تسبب القصور الأميركي في إشعال حرب لا نهاية لها)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007م.

4- جواد، بلقيس محمد: دور المرأة في النظام الديمقراطي، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية، دار الحصاد ، دمشق، ط1، 2013م.

5- حسيب، خير الدين: مستقبل العراق (الاحتلال- المقاومة- التحرير والديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004م.

6- الديين، أحمد وأخرون: النزاهة في الانتخابات البرلمانية (مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008م.

7- الزبيدي، حسن لطفي: موسوعة السياسة العراقية (مفاهيم- أحداث- أحزاب- شخصيات)، شركة العارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 2013م.

8- ستانسفيلد، جاريث: العراق (الشعب والتاريخ والسياسة)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2009م.

9- عباس، علي: العراق زمن الاحتلال، دار العلم للملايين، بيروت، 2006م.

10- عبد الرزاق، صلاح: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2010م.

11- عبد الزهرة، البر إلياس: مستقبل التجربة الدستورية في العراق، دار البصائر، بغداد، ط1، 2011م.

12- عتريس، جعفر: العراق في قلب الإعصار، دار المحبة البيضاء للطباعة، بيروت، 2004م.

13- علاي، ستار جبار: الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد54، 2012م.

14- الفتلاوي، أحمد عبيس نعمة: السلطتان القضائية والتشريعية طبقاً للدستور العراقي، مجلة مركز الكوفة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، السنة5، العدد7، 2008م.

15- الفضل، وائل عبد اللطيف القاضي: أصول العمل النيابي البرلماني دراسة على ضوء دستور جمهورية العراق العام 2005 د.ن، بغداد، 2006م.

16- كلارك، ويسلي: الانتصار في الحروب الحديثة (العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية)، تر: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004م.

17- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت ج3.

18- مجدلاوي، فاروق: الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2004م.

19- مجموعة مؤلفين: المنجد في الأعلام، دار المشرق العربي، بيروت، 1992م، ط33.

20- الناهي، هيثم غالب: الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة تنافس الائتلافات ومصداقية المفوضية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد375، 2010م.

ثالثاً: المجلات العلمية :

1- علاي، ستار جبار: الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، دراسات دولية، العدد54.

2- حسين، باسل: الائتلاف الحكومية والبرنامج الحكومي، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد2، 2011م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

www.wikipedia.org